

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧

المساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الثالث من العام الجاري والذي واصلنا فيه جهودنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدم لكم النتائج المالية للربع الثالث من العام الجاري والمنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية المرحلية الغير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

لقد كانت التسعة شهور الأولى من العام الجاري واحدة بالنسبة للبنوك الإسلامية بالسلطنة حيث شهد قطاع الصيرفة الإسلامية خلالها نمواً متواصلاً انعكس بشكل إيجابي على أداء السوق بأكمله. وإننا نؤمن أن التطور يظهر جلياً أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية وما ينتظره من فرص واعدة للنمو والازدهار على الرغم من التحديات التي تواجهه.

فعلى الرغم من التحديات التشغيلية، استطاع البنك خلال الربع الثالث من العام الجاري أن يحقق نتائج جيدة على جميع الأصعدة. فقد تمكنا خلال هذه الفترة من تسجيل نمو بنسبة ٤٠% في الأصول وبنسبة ٣٢% في الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك بفضل الأسلوب المميز الذي نتبعه في جميع جوانب الأعمال ونجاحنا في خفض التكاليف على نحو ملحوظ. كما شهد الربع الثالث أيضاً تكريم البنك بلقب 'رائد الصيرفة الإسلامية' ضمن فعاليات الدورة السابعة من جوائز التمويل الإسلامي العالمية (GIFA) لعام ٢٠١٧ والتي أقيمت في كازاخستان، الأمر الذي يبرز مجهوداتنا الدؤوبة ودورنا المحوري في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان.

وخلال الفترة نفسها، نجح البنك في تطوير محفظة المنتجات الرقمية المختلفة فضلاً عن تعزيز العروض والخدمات المصرفية للأفراد. كما قمنا بإطلاق خدمة إدارة الثروات ونظام الحماية ثلاثي الأبعاد الذي يهدف إلى تحسين مزايا الأمان في بطاقات الائتمان. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تضمن أيضاً تركيز البنك بشكل أساسي على إيجاد نمو ملحوظ في الميزانية وتنويع مصادر العائدات، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن. وقد جاء ذلك تماشياً مع استراتيجيتنا لعام ٢٠٢٠ والتي أتاحت لنا الاستفادة من الفرص المتنامية في القطاعات الصناعية الواعدة ومكنتنا من ممارسة عملياتنا بنقّة كبيرة في ظل التحديات المتعددة الموجودة على الساحة في الوقت الحالي.

ونحن على ثقة تامة أنه ومن خلال العمل وفقاً لمحاور استراتيجيتنا الثابتة وميزانيتنا المرنة، سنتمكن في بنك نزوى من التغلب على أي تحديات اقتصادية مع مواصلة إثراء تجربة الزبائن بخدمات ومنتجات تلبي متطلباتهم فضلاً عن إيجاد قيمة للمساهمين والشركاء.

الأداء المالي

ارتفع إجمالي أصول البنك ليصل إلى ٦٥٢ مليون ريال عُمانى حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧ محققة نمواً بنسبة ٤٠% مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي، كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ٣٨% لتصل إلى ٥٣١ مليون ريال عُمانى بينما وصل إجمالي ودائع الزبائن إلى ٤٨٦ ريال عُمانى محققة نمو ملحوظ بنسبة ٦٢%. وقد أدى هذا النمو في محفظة التمويل على مستوى الأفراد والشركات إلى تعزيز التزامنا بمواصلة مسيرتنا نحو تحقيق المزيد من النمو والتطور، فضلاً عن تحقيق أهدافنا المستقبلية طويلة الأمد.

أما على صعيد الإيرادات، فقد حقق البنك نمواً بنسبة ٣٢% مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٦ بينما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٤% فقط. وقد أدى ذلك إلى تمكن البنك من تحقيق صافي أرباح بلغ ٢,٣ مليون ريال عماني بعد خصم الضرائب. وقد شكل ذلك إنجازاً في حد ذاته في سبيل تحقيق البنك لخطته الاستراتيجية الرامية إلى تحسين الأداء والحد من الخسائر التراكمية. وعلى الرغم من تحديات السيولة المتزايدة خلال العام الجاري، حافظ البنك على قوة ميزانيته نظراً لجودة أصوله ونسب رأس المال التي تتمتع بالاستقرار والثبات.

خططنا المستقبلية

تشير التوقعات إلى زيادة النمو الاقتصادي بالسلطنة مع تطور وازدهار القطاع المصرفي وذلك بالتزامن مع بقاء التحديات التشغيلية خاصة في ظل ضبط الأوضاع المالية واستمرار تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الحالة الاقتصادية. وقد ساهمت المبادرات التي تتبعها الحكومة العمانية لتنويع مصادر الدخل وتطلعها لمواكبة ودخول الأسواق العالمية في تخفيف الضغوط على السيولة المحلية. ومع ذلك، يبقى ارتفاع تكاليف التمويل كتحدي أساسي للقطاع بأكمله.

ومن المتوقع أن يشهد قطاعي الصناعة والخدمات نمواً خلال الربع الرابع من العام الجاري وذلك نظراً لعددٍ من العوامل الإيجابية التي تشمل بدء إنتاج الغاز من حقل خزان التابع لشركة بريتيش بتروليوم (بي بي عُمان) واستقرار أسعار النفط ونمو محفظة الاستثمارات بالسلطنة. وفي ظل توجه الحكومة نحو إطلاق مشاريع تنموية بالتعاون مع القطاع الخاص، من المتوقع أن يزداد معدل الطلب على الائتمان خلال الفترة المقبلة. كما تشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى انحصار التباطؤ الذي يشهده النمو الاقتصادي خلال العام المقبل حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨%.

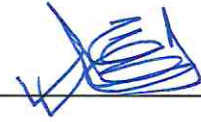
كما نتوقع أن تمدد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أجل الاتفاق المبرم لخفض إنتاج النفط حتى نهاية عام ٢٠١٨، مع تنبؤات بعدم التزام منتجي النفط ببندوها نظراً لأنها لم تجني الثمار المرجوة منها على صعيد إعادة توازن الأسواق أو على الأداء المالي في الربع الأخير من العام الجاري. وبالمطبع سيؤدي استئناف الإنتاج بواسطة أكبر منتجي النفط في العالم إلى ظهور عقبات إضافية تؤثر على استقرار أسعار النفط ومن شأنها الحد من فرص ارتفاع الأسعار في الربع الرابع من العام الجاري وخلال عام ٢٠١٨. ونتوقع أن يتعامل منتج النفط بحرص مع تحديات هبوط الاقتصادات المحلية وانعكاس ذلك على استقرار أسعار النفط العالمية. وقد شهدت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام نمواً مطرداً حيث أصبحت توازي أعلى الأسعار العالمية. وفي حالة زيادة الإنتاج من قبل الولايات المتحدة خلال العام المقبل ووصول منتجها إلى الأسواق الرئيسية لمنظمة الأوبك، سيعزز ذلك من التوقعات بانخفاض أسعار النفط وخلق المزيد من التحديات فيما يتعلق بالعجز في الميزانيات خلال العام المقبل.

وبالرغم من التقلبات والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن الاقتصاد المحلي، وخصوصاً قطاع الصيرفة سيواصل الاستفادة من المزايا التنافسية ليكمل مسيرته التنموية خلال الفترة المتبقية من العام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، تواصل عُمان مجهوداتها المثمرة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على الصادرات النفطية. كما تخطط الحكومة الرشيدة إلى تحرير أسعار الطاقة والبضائع والخدمات الأخرى مدعومة بضريبة القيمة المضافة وتخفيف الضغوط المترتبة على أسعار الطاقة وذلك بما يتماشى مع رؤيتها المتعلقة بضبط الأوضاع المالية بشكل تدريجي. ومن أجل مواصلة مسيرته المدروسة نحو تحقيق المزيد من النمو والازدهار في المستقبل، يعتزم البنك الاستفادة من هذا التوسع الذي يشهده النشاط الاقتصادي بالسلطنة وبالمبادرات التي تتبعها الحكومة من أجل تحقيق التنويع.

نحن على ثقة تامة بأن البنك ماضٍ نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة، ودعم النمو المستدام ومواصلة تعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

وفي الختام، أودّ، وبالنّياية عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهمينا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنكٍ إسلامي متكامل في السلطنة.



أمجد بن محمد البوسعيدى،

رئيس مجلس الإدارة